

جولة مع تَمَام حَسَّان في العامل النحوي

د. عمر مصطفى

لا يستطيع باحث أن يفرق بين الكلام واللغة، أو يعزل أحدهما عن الآخر، فقد اتفق الفلاسفة واللغويون على أن الإنسان لا يستطيع أن يفرق بين فكرتين تفریقًا حقيقياً بلا علامات لغوية أي كلمات، فالتفكير بلا كلمات عائم، والكلمات أهمُّ مكونات اللغة، وتسمى وحدات لها، وما يسميه النحاة أقسام الكلام، وهم يقصدون الاسم والفعل والحرف، ليس في الواقع إلا أقسام اللغة^(١).

فوظائف المباني الصرفية هي معانٍ نحوية، وهذا تأثيرها، إذ لا وجود لأيِّ مبنى دون أثر ومعنى، فلكل مبنى معنى، سواء أكان في سياق معين أو لم يكن، والجيد أن يقال: إن معنى المبنى ذا الدلالة المرادة التي يقتضيها السياق كامنة فيه بصرف النظر عن تخصيص النظرة الواحدة التي يريدنا قائلها، فلو قيل: كاتب، أو أرض، أو مشفى، أو أي كلمة أخرى، سواء أدلت على اسم معنى أم دلت على اسم ذات، لوضعها المتلقي في سياق يفترضه، يؤدي إلى توظيفها، إذ لا وجود لكلمة مجردة، وإنما هي في سياق كامن فيها، قال إبراهيم أنيس: «أما الدلالة الهامشية فهي تلك الظلال التي تختلف باختلاف الأفراد وتجاربهم وأمزجتهم... وفي هذه الأخيرة يتسع مجال التأويل وتظهر المعاني الثانية»^(٢).

إنَّ لكلِّ جملة اكتفى السياق بما أصلاً تُذكر فيه عناصر الكلام كافةً،

(١) اللهجات العربية، نشأة وتطوراً، ص ١٢، وانظر مناهج البحث في اللغة، ص ٢٤٤.

(٢) دلالة الألفاظ، ص ١٠٣.

يُسكت عن بعضها لعدم لزومه، ولاكتفاء السياق بما ذُكر عما أغفل، فذُكِرَ الحدث يعني أنّ لحدوثه فاعلاً ومفعولاً وزماناً ومكاناً وغير ذلك، ولفاعله حالة تدلّ عليه، وكذا لمفعوله، وشدة حدوث الفعل، وسببه، وكل ما يمكن أن يتعلق بهذا الحدث، لأنه الأصل الذي أقيم عليه بنیان المعنى بتمامه.

وما يتطلبه المعنى المراد في السياق يُذكر، وما لا حاجة إليه لا يُذكر، وهذا لا يعني أنّ ما لم يذكر في طور العدم، بدليل أنه قد يُذكر متى احتاج إليه السياق، فالسياق هو الذي يحدّد العناصر التي تُقيمه، فتذكر، وما لا تفيده، فتغفل، لأنها حشو فيه، وكلّ ما هو حشو يكون زيادة في سياقه.

يقول الدكتور عبد الصبور شاهين: «إن المادة الأولية للغة ثابتة، ولكن أشكالها متغيرة، وليس من الممكن أن يتطرق الفناء أو الإماتة إلى المادة الخام، إلا إذا قضى الله ألا تكون اللغة ذاتها، فأما الأشكال فإنها تحيا وتموت، تحيها ضرورة تعبيرية، وبميتها انعدام هذه الضرورة، ثم تبعثها في صورة أخرى ضرورة جديدة، وهكذا دواليك.

وفي هذا يقول اللغوي الشهير فرديناند دو سوسير: «إن المتكلم يدير في ذهنه كل العناصر التي يستخدمها في بناء صيغة جديدة بطريقة لا شعورية، قبل أن ينطق بهذه الصيغة الجديدة، أي إن الصيغة الجديدة تكون موجودة لغويًا في حيّز القوة، قبل أن توجد بالفعل»^(١).

وقد استدلّ على أن الاسم دليل قاطع على المسمى، فهو يحمل في ذاته دليل وجوده، فالوجود كامن في «زيد» مثلا، وسبب ذلك يرجع إلى عدم وجود مجرد لأي كلمة، لأنها تحمل معنى، وهو ليس مجردا عما يجعله ذا دلالة معينة.

فالوجود متحصّل من الاسم نفسه، لأنه دليل على مسمى معين، ولأن

(١) العربية لغة العلوم والتقنية، ص ٥٥-٥٦

الكلمة يجب أن تُدرج في سياق مفترض عند السامع، فهي في سياق ظاهر أو كامن في حالة معينة ذات صيغة معينة، فوظيفة علم المعنى البحث في معاني الألفاظ أو التراكيب، والأول دراسة تقليدية قديمة. يقول جون ليونز: «لقد كان علماء اللغة حتى وقت قريب يثيرون اهتمامًا كبيرًا لوصف معاني الكلمات المستقلة أكثر من اهتمامهم بتحديد تفاصيل كيفية اشتقاق معنى الجملة من معاني الكلمات المكونة لها؛ وذلك بإعطائهم قواعد تشير إلى تركيبها النحوي، إلا أن الموقف تغير على نحو ملحوظ خلال السنوات الماضية»^(١).

والمسمى سابق في الظهور على الاسم، إذ ليس ثمة اسم بلا مسمى، فالمسمى متبوع باسمه، والاسم تابع لمسماه في ذلك.

يقول الدكتور تمام حسان: «ولقد أشرنا من قبل إلى النحو لا يتخذ لمعانيه مباني من أي نوع إلا ما يقدمه له الصرف من المباني، وهذا هو السبب الذي جعل النحاة يجدون في أغلب الأحيان أنه من الصعب أن يفصلوا بين الصرف والنحو، فيعالجون كلا منهما علاجًا منفصلاً، ومن هنا جاءت متون القواعد مشتملة على مزيج من هذا وذاك، يصعب معه إعطاء ما للنحو للنحو وما للصرف للصرف.

يقول ابن مالك مثلاً:

وتاء تأنيث تلي الماضي إذا كان لأنثى كأبت هند الأذى

وهذا كله يفهم على وجهين، أحدهما صرفي والآخر نحوي، ويمكن لنا

أن نضع خطة الفهم الصرفي على النحو الآتي:

| | | |
|---|-------------------|--------------|
| المعنى | المبنى | العلامة |
| التأنيث | التاء على إطلاقها | التاء في أبت |
| فالتأنيث معنى صرفي من معاني التصريف على نحو ما أسلفنا، ففهم بيت | | |

(١) اللغة والمعنى والسياق، ص ٢٥

الألفية على هذا النحو فهم صرفي، ولكننا نستطيع أن نفهم هذا البيت أيضا من زاوية النحو، وهي زاوية العلاقات السياقية، ويكون ذلك كما يأتي:

| المعنى | المبنى | العلامة |
|--|-------------------|-------------------------------|
| المطابقة في التأنيث بين الفعل والفاعل | التاء على إطلاقها | التاء في أبت ^(١) . |

وهذا تفتيت مفترض لا وجود له في اللغة، وغريب أن يُفترض شيء، ما ظهر قط، ولن يظهر، فالمبنى «التاء في أي فعل»، والمعنى الذي تؤديه «التأنيث»، والعلامة «التاء» في فعل معين، في حين أن التاء وحدها لا معنى لها، وإنما هي ذات معنى إذا كانت متصلة بالفعل، فالمبنى -إذا- ليس التاء وحدها على إطلاقها، وإنما هي التاء حال كونها متصلة بفعل أريد بها التأنيث، فالتاء في «صمت» وما شابهه، ليست ذات دلالة نحوية، فهي على إطلاقها ليست كما ذهب إليه الباحث.

إن النظامين الصرفي والنحوي لا ينفك أحدهما عن الآخر، إذ لا يمكن الوقوف على مفهوم نحوي دون الاعتماد على مفهوم صرفي، فهما بمنزلة الاسم والمسمى، إذ إن الصيغة الصرفية المجردة تتأتى من الكلمة الواحدة المنفكة عن غيرها، ولا دلالة نحوية لها إلا في سياقها، لكن هذه الدلالة حين تتأتى لا تنفك عن دلالتها الصرفية. فهي للكلمات ذواتها، أما الدلالة النحوية فمنفصلة عن هذا المعنى، وتمايز بحسب تمايز الوظائف النحوية في سياقها. يقول سوسير: «علم الصرف (Morphology) والتركيب (Syntax) معا هما ما يسمى عادة بالنحو (Grammar)، على حين علم المعجم أو علم الكلمات هو مستثنى. ولكن من البداية، هل هذه التقسيمات تناسب الحقائق؟ وهل تنفق مع الأسس التي افترضت الآن؟»

(1) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٧٨-١٧٩

إن علم الصرف يتناول أنواع الكلمات المختلفة («أفعال، أسماء، صفات، ضمائر... إلخ»، والصيغ الاشتقاقية المختلفة («تصريف الأفعال، تصريف الأسماء... إلخ»، ولفصل هذه الدراسة عن دراسة التركيب، فإنه يزعم أن موضوع التركيب الوظائف المرتبطة بالوحدات اللغوية، على حين علم الصرف لا يأخذ بالاعتبار إلا صيغتها... إن الصيغ والوظائف متداخلتان، ويبدو من الصعب، بل من المستحيل فصل بعضها عن بعض، لغويًا. ليس لعلم الصرف حقيقة أو موضوع مستقل، إنه لا يشكل مجالاً متميزًا للمعرفة عن التركيب، إنه لا يستطيع تشكيل علم متميز عن التركيب»^(١).

«وهنا لا بدّ أن نتذكر دائمًا أن الفصل بين أنظمة اللغة المختلفة أمر طبيعي، وإنما قد يحدث ذلك بقصد تسهيل الدراسة وعمليات التحليل اللغوي لا غير، ولشدة هذا الترابط بين أنظمة اللغة المختلفة يستخدم كثير من علماء اللغة في العصر الحالي مصطلح «قواعد اللغة» Grammar للإشارة إلى هذه النظم جميعًا، وقد يستخدم بعضهم هذا المصطلح في الدلالة على النحو والصرف فقط، أما مصطلح النظم Syntax فهو يدلّ على دراسة نظام الجملة وطرق صياغتها، وسنستعمل مصطلح «النحو» هنا للدلالة على النظم وطرق صياغة الجملة وتحديد قواعدها»^(٢).

يقول د. تَمَّام حَسَّان: «فإدراك المبنى بواسطة النظر إلى العلامة لا يُعدّ من العمليات العقلية الكبرى في التحليل، وإنما تأتي الصعوبة عند إرادة تعيين المعنى بواسطة المبنى فلقد أشرنا من قبل إلى أن المعنى الوظيفي متعدد بالنسبة للمبنى الواحد»^(٣).

(١) فصول في علم اللغة العام ص ٢٣٣-٢٣٤

(٢) مقدمة لدراسة علم اللغة، ص ١٠٧-١٠٨

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٨٠

والأهمية تكمن في تعيين المعنى، وسببها أنها تحدد المطلوب، وهذه أهمية اللغة، فالتفاهم الحاصل بين المرسل والمتلقي يقف على معاني الكلمات الوظيفية^(١)، ولا أهمية كبرى لإدراك المبنى، ولذلك لا يعد في العمليات العقلية الكبرى، لكن هذا كله لا يفلت من الاعتماد على النظام التقليدي للنحو لمعرفة الوظائف المختلفة، أي لمعرفة من خلال إسقاط القاعدة المناسبة عليها.

ويقول أيضاً: «والكشف عن العلاقات السياقية - أو التعليق كما يسميه عبد القاهر - هو الغاية من الإعراب، فإذا طلب إلينا مثلاً أن نعرب جملة مثل: «ضرب زيد عمرًا»، نظرنا في الكلمة الأولى «ضرب» فوجدناها قد جاءت على صيغة «فعل»، ونحن نعلم أن هذه الصيغة^(٢) تدل على الفعل الماضي سواء من حيث صورتها أو من حيث وقوفها بإزاء «يَفْعَلُ وأَفْعَل»، فهي تندرج تحت قسم

(١) قال السيوطي: «قال أبو الأسود الدؤلي: «دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، فرأيتَه مطرقاً متفكراً، فقلت: فيم تفكر يا أمير المؤمنين؟ قال: إني سمعت ببلدكم هذا لحنًا فأردت أن أصنع كتابًا في أصول العربية. فقلت: إن فعلت هذا أحييتنا، وبقيت فينا هذه اللغة. ثم أتيتَه بعد ثلاث، فألقى إليَّ صحيفة، فيها: بسم الله الرحمن الرحيم، الكلام كله: اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل». سبب وضع علم العربية، ص ٣٤.

وقد ذكروا أيضًا في سبب وضع النحو أن أبا الأسود الدؤلي سمع قارئًا يقرأ: «إن الله بريء من المشركين ورسوله» بالجر، فقال: معاذ الله أن يكون الله بريئًا من رسوله، اقرأ: ﴿إن الله بريء من المشركين ورسوله﴾، سورة التوبة، الآية ٣.

وانظر القصة بتمامها في طبقات النحويين واللغويين، ص ٢٢-٢٣.

(٢) كان على الباحث ألا يستسلم لأمر الصيغة في هذا السياق، لأن فكرة الزمن ودلالة الصيغة الفعلية عليها غير ناضجة في أذهان النحويين السابقين، وقد أنكر ذلك أكثر الباحثين المحدثين سواء في أصول الفقه، أم في فقه اللغة. انظر البحث النحوي عند الأصوليين، ص ١٥٠ وما بعدها، ومن أسرار اللغة، ص ١٦٥.

أكبر من بين أقسام الكلم يسمى «الفعل»، ومن هنا نبادر إلى القول بأن «ضرب فعل ماضٍ»، ثم ننظر بعد ذلك في «زيد» فنلاحظ ما يأتي:

- ١- أنه ينتمي إلى مبنى الاسم. (قرينة الصيغة).
- ٢- أنه مرفوع. (قرينة العلامة الإعرابية).
- ٣- أن العلاقة بينه وبين الفعل الماضي هي علاقة الإسناد. (قرينة التعليق).
- ٤- أنه ينتمي إلى رتبة التأخر. (قرينة الرتبة).
- ٥- أن تأخره عن الفعل رتبة محفوظة. (قرينة الرتبة).
- ٦- أن الفعل معه مبني للمعلوم. (قرينة الصيغة).
- ٧- أن الفعل معه مسند إلى المفرد الغائب. (وهذا إسناده مع الاسم الظاهر دائماً قرينة المطابقة).

ويسبب كل هذه القرائن نصل إلى أن «زيد» هو الفاعل. ثم ننظر بعد ذلك في «عمرًا»، ونلاحظ:

- ١- أنه ينتمي إلى مبنى الاسم. (قرينة الصيغة).
- ٢- أنه منصوب. (قرينة العلامة الإعرابية).
- ٣- أن العلاقة بينه وبين الفعل هي علاقة التعددية. (قرينة التعليق).
- ٤- أن رتبته من كل من الفعل والفاعل هي رتبة التأخر. (قرينة الرتبة).
- ٥- أن هذه الرتبة غير محفوظة. (قرينة الرتبة).

ويسبب هذه القرائن نسارع إلى القول بأن «عمرًا» مفعول به^(١). فتحدد الفاعل يحتاج إلى سبع قرائن، والمفعول به إلى خمس قرائن، وهذه تختلف بين وظيفة وأخرى، فهو ذكر ذلك في صدد الفاعل والمفعول، ولم يذكر شيئاً في صدد المبتدأ أو الخبر، ولا سيما أن هذا قد يؤدي إلى شيء من

(١) اللغة العربية، معناها ومبناها، ص ١٨١-١٨٢.

التشابه. قال العكبري: «وأما اختلاف الإعراب مع اتفاق المعنى وعكسه، فشيء عارض جاز لضرب من التشبيه بالأصول، فلا يناقض به»^(١). ولو سلّمنا بذلك لأصبح لكل وظيفة نحوية لأي كلمة في سياق ما قرأنا خاصة بما للدلالة عليها، وهذا يقعر المسألة، ويزيدها تعقيداً، وليس هذا هو القصد، ولا سيما أن وضع هذه القرائن كان لكشف الوظائف أو لإعراب الكلمات، وهي مسألة تعليمية بفهمها اليسير، وإن كانت تدخل في صلب التفكير النحوي^(٢).

إن العلاقة التي تربط الفعل والفاعل ذات تأثير، يحتاج إلى مفعول، بصرف النظر عن الناصب الحقيقي للمفعول، فالعلاقة الناظمة لهذين الأمرين تكوّن الجملة الفعلية، إذ بهما تقوم، وتحقق علاقة الإسناد.

إن سلّمنا بأن الرفع للفاعل هو الفعل، وأنّ الناصب للمفعول هو الفعل؛ فعلينا أن نسلّم أن هذا التأثير الذي يرفع الفاعل وينصب المفعول ثابت في الاسمين معاً، فالتسليم بتأثير العلاقة بين الفعل والفاعل تسليمٌ بأنّ ظهورها يكون على المفعول، وأثر العامل يظهر عندما نعلم أنّ الناصب للمفعول به ليس الفعل وحده، ولا الفاعل وحده، ولا الفعل والفاعل معاً، وإنما علاقة الفعل بالفاعل وتأثير ذلك في المفعول، ولا سيما أنّهما يكونان علاقة الإسناد في الجملة الفعلية، وإعراب الكلمة حالاً دليلاً على ذلك، فالفاعل في «جاء زيد فرحاً» صاحب الحال، والعامل في نصبها الفعل، والحقيقة لا معنى للحال بلا صاحبها، والنصب من علاقة الفعل والفاعل، ولا نصب من غير الفعل والفاعل معاً.

ومن قال: إن نصب الحال من تأثير الفعل جرى على ما أراده البصريون^(٣) من جعل الفعل هو العامل الحقيقي في المنصوب، أو ما له تأثير

(١) الباب في علل البناء والإعراب ٥٧/١.

(٢) انظر ص ٢ من هذا البحث.

(٣) انظر الإنصاف ٧٨/١-٨٠، وكذا سيويو ٩٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/٨-١٠.

الفعل، وهذا نصٌّ على أن تأثير الحدث ليس مجرداً، والحدث الجرد لا تأثير له، وإنما التأثير بسبب العلاقة الإسنادية، فالأمور الجردة لا معنى لها، ومعانيها تتأثّر من سياقها، وهو أشبه بنار تخرج من ضرب حجرين أحدهما بالآخر، إذ الحجر الواحد لا يقوى على ذلك، ولكنَّ العلاقة بين هذين العنصرين تخرج هذه النار، فالتأثير حصل من علاقتهما، وليس من أحدهما فقط، ومحصوله أن هذا من أثر النظم الذي يؤثر في الكلمات، ويسمّيها بمسمياتها الوظيفية في السياق.

ولو سلّمنا بما ذهب إليه د. تَمَّام حَسَّان وجدنا أن الأخذ بذلك يفرض أن تُراقب عملية التفكير بنحو دقيق عند إعراب الفاعل مثلاً، لتبيّن حقيقة مرور هذا التفكير بهذه المراحل، أو تُستحضر هذه المعاني التي عبر عنها بالقرائن، وإن كانت تعتمد على فهم سابق، استُخلص من قاعدة نحوية معينة، فلو لم يكن لدى المعرب مفهوم سابق لهذه العملية على أن هذه الصيغة تنتمي إلى صيغ الاسم لما استطاع معرفة ذلك، وكذا القرائن الأخرى، ولاسيما قرينة التعليق، وسأتي على ذكرها.

فمراقبة ذلك تعني استحضار عدد من القواعد، لأستطيع تحديد الوظيفة للكلمة المعنية، مع أن علاقة الإسناد وحدها تكفينا مؤونة القرائن الأخرى للوصول إلى ما نريد في أمر الفاعل، وهي التعليق كما سماها عبد القاهر، وتبعه الباحث؛ لأن ما يوضح ذلك، ويحتاج إليه المعرب معرفة حقيقة الإسناد، فمعرفة ذلك تبيّن الفاعل، وأما ظهور الضمة عليه فمسألة أخرى، فكون الكلمة فاعلاً على سبيل المثال هو الذي تطلّب وجود الضمة، لأنّها مجرد علامة على ذلك، ولا صلة لها بحقيقة العلاقات بين الكلمات بصرف النظر عن ظهور الحركات، وأما تفسير ظهور الحركات فهذا يدفع إلى معرفة حقيقة العوامل التي جعلت هذه الحركة دون غيرها تظهر على هذا الاسم.

وهل يلزم أن أنظر في القرائن التي ذكرها الباحث حتى أتبين فاعلية

الكلمة أو مفعوليتها، وما أقول إذا كان الكلام مكتوبًا، ولم تظهر حركاته؟ لكن معرفة حقيقة الإسناد، هي التي تجعلني أضع الضمة على هذه الكلمة والفتحة على تلك، وليس ظهور الحركة هو الذي يدل على ذلك، ولا سيما أن الفتحة - على سبيل المثال - تظهر على عدد غير قليل من الوظائف المختلفة للكلمات.

ويضاف إلى ذلك ما للسياق من أثر ظاهر في هذا الأمر، فقد اعتنى النحاة بالمقام الذي تتشكل فيه العناصر اللغوية، مشيرين بذلك إلى تأثير دلالة السياق اللغوي وسياق الموقف الملابس له في العناصر النحوية، من حيث الذكر والحذف والتقلص والتأخير والتعريف والتنكير، وغير ذلك مما يعرف بعلم المعاني، إذ يدرس أحوال الإسناد الخبري وأحوال المسند إليه وأحوال المسند وأحوال متعلقات الفعل^(١).

والوظيفة النصية تختص ببناء الحدث اللغوي «المقال»، وذلك باختيار الجمل المناسبة للمقام ولقوانين النحو ولتنظيم المحتوى بطريقة منطقية مترابطة تتسق مع عملية الاتصال في مجموعها^(٢).

والباحث أغفل أثر المقام في الكشف عن العلاقات، وهو الغاية من الإعراب كما قال الباحث^(٣)، وأعني بذلك أنه لما ذكر القرائن التي تكشف وظيفة الكلمة في السياق أو ما يسمى بالإعراب لم يذكر قرينة المقام، وبدل النسيان أو الغلط كما عبّر عنه النحويون في كلامهم قد يصبح بدل قصْدٍ بالنظر إلى أثر المقام، نحو: «قرأ زيد كتابًا، مجلّة»، فالنحويون يعربون «مجلّة» بدل نسيان

(١) انظر النحو والدلالة، محمد حماسة عبد اللطيف، ص ١١٣.

(٢) انظر الأسلوب: دراسة لغوية إحصائية، ص ١١٨.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٨١.

أو غلط، والمقام هنا يأبى الخطأ أو النسيان، بل الأمر مقصودٌ بذاته، والمغزى أن يُوحى إلى زيد بضرورة قراءة كتاب بدل مجلة. فهذا الذي ظنّ أنه غلط مقصودٌ، فهو - إذاً - بدلٌ قصد، لا نسيان. والأمثلة على ذلك كثيرة. وهذا كله مما يؤكد أثر المقام في الكشف عن العلاقات وتبينها، وإذا سلّمنا بذلك كان «المقام» قرينة لا تقل أهمية عن القرائن التي ذكرها لأجل الإعراب.

قال نجاد الموسى: «وكنّت نظرت في سياق بحث مختلف في كتاب سيبويه، ألتمس فيه هذا العنصر من عناصر التحليل، فوجدته منذ ذلك العهد المبكر، يفرع إلى «السياق» والملابسات الخارجية وعناصر المقام، ليردّ ما يعرض في بناء المادة اللغوية من ظواهر مخالفة، إلى أصول النظام النحوي طلباً للاطراد المحكم، وهو يوافق فيما صدر عنه في الكتاب ملاحظات كثيرة مما تبني عليه الوظيفة ومناهج «التوسع» أو اللغويات الخارجية بعبارة دي سوسير»^(١).

ثم قال: «وسيبويه يجمع في كتابه بين التفسير اللغوي وملاحظة السياق، ولا يقف عند الجانب اللغوي الخالص المنسجم مع نظرية العامل، بل يتسع في تحليل التراكيب إلى وصف المواقف الاجتماعية التي تستعمل فيها، وما يلابس هذا الاستعمال من حال المخاطب وحال المتكلم وموضوع الكلام، كما تنبه إلى أثر السياق في أمن اللبس وتحديد البناء الجواني المقصود من البناء البراني ذي الاحتمالات»^(٢).

وقول تمام حسّان: «والكشف عن العلاقات السياقية... هو الغاية من الإعراب»، يقتضي أن يكون المقصود الإعراب التطبيقي، وهذا مختلف عن

(١) نظرية النحو العربي، ص ٨٨.

(٢) نفسه، ص ٩٠-٩١.

الإعراب الذي دخل الكلام لأغراض توضيح الوظائف وإزالة اللبس^(١)، فهو موجود في اللغة بالقوة، سواء أعرب الكلام أم لم يُعرب، وهو ما صرح به غير واحد من النحويين.

قال الزجاجي: «والإعراب إنما دخل الكلام ليفرق بين الفاعل والمفعول، والمالك والمملوك، والمضاف والمضاف إليه، وسائر ما يعثور الأسماء من المعاني»^(٢).

وقال ابن جني: «الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيداً أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر، الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرحاً واحداً؛ لاستبهم أحدهما من صاحبه»^(٣).

وقال ابن فارس: «الإعراب هو الفرق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من استفهام، ولا صدر من مصدر، ولا نعت من تأكيد»^(٤).

وقال عبد القاهر الجرجاني: «قد علم أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنه هو المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه»^(٥).

(١) انظر تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده، ص ٥٨.

(٢) الإيضاح، ص ٧٦، وانظر الجمل، ص ٢٦٠.

(٣) الخصائص ١/٣٥، وانظر نحو وعي لغوي، ص ٥٥.

(٤) الصاحبي، ص ٧٦، وانظر المزهري ١/٣٢٧.

(٥) دلائل الإعجاز، ص ٢٨، وانظر المقتصد ١/٢١٠.

وقال السهيلي: «إن الإعراب دليل على المعاني التي تلحق الاسم نحو كونه فاعلاً، أو مفعولاً، أو غير ذلك»^(١).

وقال السكاكي: «إن كل واحد من وجوه الإعراب دال على معنى، كما تشهد لذلك قوانين علم النحو»^(٢).

وقال ابن أبي الربيع: «وهذا التغيير في الحركات إنما قصد به في الأصل الدلالة على المعاني من الفاعلية والمفعولية والإضافة»^(٣).

وقال ابن قيم الجوزية: «اختص الإعراب بالأواخر، لأنه دليل على المعاني اللاحقة للمعرب، وتلك المعاني لا تلحقه إلا بعد تحصيله، وحصول العلم بحقيقته»^(٤).

إذًا، ثمة فرق كبير بين الكلام على العامل الذي أثر في الكلمة، فكان ظهور هذه الحركة دون غيرها دليلاً عليه، وبين معرفة المعنى الوظيفي للكلمة ذاتها في السياق ذاته. ويدلُّ على أن المسألة ليست محصورة في العامل النحوي فقط، بل في السياق الذي له أثر في ذلك، وهو ما يُعرف بالنظام النحوي. فالعامل يُحدث الحركة على الكلمة المعربة في الأصل، غير أنه لا يُحدثها على الكلمة المبنية في الأصل، وهذا يعني أن العامل من حيث المبنى لم يؤثر في الكلمة، لكن السياق ما زال يؤثر فيها، فبيّن وظيفتها، ويكشف ارتباط الكلمات الأخرى بها.

ولعلَّ الباحث في كلامه على العامل النحوي خلط بين العامل ذي الأثر الظاهر على الكلمات بسبب اختلاف المعاني الوظيفية، وبين النظام

(١) نتائج الفكر، ص ٨٢ .

(٢) مفتاح العلوم، ص ٢٥١ .

(٣) البسيط / ١ - ١٧٢ - ٥٨١ .

(٤) بدائع الفوائد ١/٣٤ .

النحوي الذي يكشف وظائف الكلمات بعملية الإعراب.

وهو أمر يظهر واضحاً في عملية ضبط الكلمات المكتوبة أو المنطوق بها عند من يجهل ما تقتضيه القواعد، وضرب الباحث مثلاً على ما نحن فيه قولنا: «ما أحسن زيداً»، فقال: «وأما بالنسبة لمبنى «ما»؛ فقد رأينا من قبل أنها تصلح على إطلاقها للشرط، والاستفهام، والموصول، والمصدرية، وأن تكون كافة، أو زائدة، إلخ، بل إنها في هذا الموضع بالذات رأينا أن النحاة اختلفوا فيها بين أن تكون:

١- نكرة تامة بمعنى «شيء».

٢- استفهامية.

٣- معرفة ناقصة بمعنى «الذي».

٤- نكرة ناقصة، وبعدها صفة.

وإن كانوا اتفقوا على أنها اسم وأنها مبتدأ، والمغزى من وراء كل ذلك أن ما يتسم به المعنى الوظيفي للمبنى الواحد من التعدد والاحتمال يجعل الناظر في النص يسعى دائماً وراء القرائن اللفظية والمعنوية والحالية، ليرى أي المعاني المتعددة لهذا المبنى هو المقصود، ومن هنا نرى التفاصيل بين المعريين للجملة الواحدة^(١).

وهذا يدل دلالة قاطعة على أن القرائن السبع التي سبق ذكرها أو الخمس أو غيرها، لا تعين على كشف المراد من «أحسن»، وأن تسليط هذه القرائن وغيرها على «أحسن» لا يجدد حركتها، إذًا، فما قيمة هذه القرائن وحدها إذا لم تبين حركة هذه الكلمة في هذه الجملة؟ ولا بدّ من اللجوء إلى قرائن أخرى لمعرفة وظيفة الكلمة أو إعرابها، ولا سيما أن القرائن التي ذكرها لا توجب حركة ما دون

(١) اللغة العربية، معناها ومبناها، ص ١٨٠-١٨١.

أخرى، ولا تحدد كون حركة الكلمة ضمةً أو فتحة، وفي هذا السياق نجد أن المراد لا يستبين إلا باللجوء إلى السياق العام الذي وردت فيه الجملة، فإذا تعذر هذا، أُخضعت الجملة للمعنى الشائع والأكثر ورودًا في هذا النمط من التعبير، وهو - على سبيل المثال في هذا الأمر - أن تكون «ما» نكرة تامة، و«أحسن» فعلاً ماضياً لإنشاء التعجب.

فالتنوع السياقي يؤدي إلى تنوع في المعاني الوظيفية بصرف النظر عن أي عامل، وهذا من طبيعة النظام النحوي^(١)، وليس من خصائص العامل النحوي، فالعامل يؤثر في الكلمات التي تقبل التأثر، فتكون الحركات دلائل على ذلك، وأما ما يضبط هذه الأمور جميعاً - بالإضافة إلى العامل - فهو النظام العام للسياق، إذ ليس من وظيفة أحد ولا بمقدوره أن يحدد المعنى الوظيفي بمعزل عن السياق المعني.

ثم قال: «وفي رأبي - كما كان في رأي عبد القاهر على أقوى احتمال - أن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي، وأن فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية، لأن التعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق، ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعاً في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية»^(٢).

إن إدراك التعليق أمر خاص بالعملية الإعرابية التي تبين المعاني الوظيفية

(١) «والنحو من اللغة كالقلب من الجسم الإنساني - كما يقول تشومسكي - وإذا كان القلب يمد الجسم الإنساني بالدم الذي يكفل له الحياة، فإن النحو يمد الجملة بمعناها الأساسي الذي يكفل لها الصحة ويحدد لها عناصر هذا المعنى». النحو والدلالة، ص ٩.

(٢) اللغة العربية، معناها ومبناها، ص ١٨٩ .

للكلمات في السياق، ولا يعني القضاء على خرافة العمل النحوي كما ذهب الباحث إليه، إذ إن بين الإعراب والعامل فرقاً كبيراً، فقد يجري هذا الكلام على الإعراب، فيصبح التعليق هو الأهم بين القرائن التي ذكرها، قال ابن يعيش: «الإعراب: الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها، ألا ترى أنك لو قلت: «ضرب زيد عمرو» بالسكون من غير إعراب، لم يُعلم الفاعل من المفعول، ولو اقتصر في البيان على حفظ المرتبة، فيعلم الفاعل بتقدمه والمفعول بتأخره، لضاق المذهب، ولم يوجد من الاتساع بالتقدم والتأخير ما يوجد بوجود الإعراب، ألا ترى أنك لو قلت: «ضرب زيد عمراً»، و«أكرم أخاك أبوك»، فيعلم الفاعل برفعه، والمفعول بنصبه، سواء تقدم أو تأخر.

فإن قيل: فأنت تقول: «ضرب هذا هذا»، و«أكرم عيسى موسى»، وتقتصر في البيان على المرتبة، قيل: هذا شيء قادت إليه الضرورة هنا لتعذر ظهور الإعراب فيهما، ولو ظهر الإعراب فيهما أو في أحدهما، أو وُجدت قرينة معنوية أو لفظية، جاز الاتساع بالتقدم والتأخير^(١).

أما أمر العامل النحوي؛ فمختلف عما سبق، إذ لا مدخل للمتكلم على السليقة بأمر العامل، فهو مسألة لا سلطان له عليها، فالمتكلم -قصد أو لم يقصد- لا يستطيع إلا أن يلفظ بنحو صحيح، وبذلك يظهر أثر العامل النحوي في كلامه، وهذا الإنسان الذي أعنيه هو صاحب الفطرة والسليقة، وخير مثال على ذلك ما فعله بعضهم في مناصرة الكسائي على سيبويه، عندما قالوا: هي بالنصب لا بالضم، ولم يلفظوها^(٢)، لأنهم لو لفظوها لما استطاعوا أن يناصروا الكسائي، وذلك بسبب قوة العامل في كلام صاحب السليقة، أي إن الاسم

(١) شرح ابن يعيش ٧٢/١.

(٢) انظر الإنصاف ٧٠٢/٢.

الواقع بعد «إن» وهي حرف ناسخ، لا يكون إلا منصوبًا، ولو أراد المتكلم غير ذلك لما استطاع، فهذا هو العامل، وما دون ذلك لا يكون إلا بتأثير المتكلم نفسه، فالمتكلم اليوم هو الذي يرفع الفاعل وينصب المفعول^(١)، ولكن الفاعل عند أصحاب السلائق يرفعه الفعل بتأثيره، وليس بتأثير إرادة المتكلم نفسه.

قال سيويوه في باب مجاري أواخر الكلم من العربية: «وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفترق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل^(٢) - وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه- وبين ما يُبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب»^(٣).

وابن جني نفسه أقرَّ بالعامل النحوي مع أنه كان قد استسلم في بداية كلامه عليه بجعله من فعل المتكلم نفسه بقوله: «فأما في الحقيقة ومحصل الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي، لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضح»^(٤)، ثم عاد عن

(١) انظر إحياء النحو، ص ٧٨، و«في إصلاح النحو العربي»، ص ١٠٠، والنحو العربي بين التطوير والتيسير، ص ٢٤٢، وإحياء النحو وتحديدته بين إبراهيم مصطفى وأمين الخولي، ص ١١٥-١١٦.

(٢) قال الفارسي: «وهذا مما يدل على أن الغرض في الأسماء أن تكون معرّضة للعوامل والإخبار عنها، ألا ترى أن الحركة تجب لها بالعامل». المسائل العسكرية، ص ١٥١.

(٣) سيويوه ١٣/١.

(٤) الخصائص ١٠٩/١-١١٠.

ذلك، وجعله من أثر السياق^(١). لأنه مفروض على المتكلم، ولا إرادة له فيه، وشأنه شأن التلفظ في أي حرف من حروف العربية بنحو صحيح، إذ لا قدرة للمتكلم على تغيير ذلك.

قال العكبري: «واختلفوا هل الإعراب سابق على البناء أم العكس؟ فالخققون على أن الإعراب سابق، لأن واضع اللغة حكيم، يعلم أن الكلام عند التركيب، لا بد أن يعرض فيه لبس، فحكمته تقتضي أن يضع الإعراب مقارنا للكلام. وقال الآخرون تكلمت العرب بالكلام عاريا من الإعراب، فلما عرض لهم اللبس، أزالوه بالإعراب، وهذا لا يليق بحكمتهم»^(٢). إن إعراب الكلام من صنع المعرب، وهو توضيح الوظائف، غير أن العامل هو الذي أحدث هذه الحركات المنبئة عن بعض الوظائف، وأما السياق فهو الذي أناط الوظائف بالكلمات.

فالنظام النحوي لا يقوم على تبيان وظيفة الكلمة، لأنه في الكلمة ذاتها، فهو - وإن لم نصح عنه - كامن فيها بسبب مكانها في السياق، وهي مسألة يسيرة تعليمية، لأن تبيان وظائف الكلمات لا يلغي هذه الوظائف في سياقها أو يغيرها، وعدم تبيانها لا يؤثر في جوهر النظم وحقيقته وصحته. «فقد اتخذ التشومسكيون من معرفة التركيب شرطا أساسيا لمعرفة المعنى، كما اتخذوا من المادة الدلالية دليلا يهتدون به في معرفة الصلات النحوية»^(٣). والدراسات التي تحاول الإجابة عن هذه التساؤلات تكشف صعوبة البحث في هذا المجال وأهميته في الوقت نفسه.

(١) وهذا ظاهر في مواضع كثيرة من الخصائص.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب ٥٧/١ .

(٣) نظرية تشومسكي اللغوية، ص ١١٨ .

ولهذا أثر في إنشاء النص اللغوي، وليس في دراسة نصّ مُنشأ، والفرق بين الأمرين كبير، لأن دراسة أمرٍ ما بقصد تفسيره تختلف عنها بقصد إنشائه، والقاعدة تظهر من جراء التفسير، وليس من جراء الإنشاء. «إن جميع التأويلات النحوية تفسير لواقع الجملة، أي للحدث اللغوي، وهي بهذا لا تتصل بعلم النحو الذي هو علم النماذج التركيبية، بل بعلم المعاني الذي هو تفسير لمعاني الأحداث اللغوية الواقعية من ناحية والنماذج التركيبية من ناحية أخرى»^(١). أما دراسة علل ظهور النص اللغوي على هذا النمط؛ فهي جوهر المسألة. لأنّ العبرة في الإنشاء أولاً، ثم في تفسيره ثانياً، لأن في ذلك يسراً قد لا يكون لولا المرحلة المتقدمة عليه، وهي تكشُّفُ هذه العلل التي جعلت السياق اللغوي يسير على هذا السمت دون غيره.

وخلاصة الكلام أن صعوبة تفسير النمط اللغوي الخاص باللغة العربية وكثرة اختلافات النحويين في علل ذلك تحتاج إلى ما يزيل عنها هذا الغموض، ويكشفها كشفًا، يجعل تلك الاختلافات تنحصر في مسائل قليلة ودقيقة. وهي بغنى عن تفسير جديد، لا يقدم إليها إلا ما يزيد لها صعوبة وتعقيدًا، والرغبة في التفرد برأي ما، قد يجزّ صاحبه إلى غير ما يلي العوز فيه، ويحقق المنشود.

والمسألة إما علمية أو تعليمية، والتيسير فيهما مطلوب بنفسه، وعدم الإغراق في استكشاف قواعد ذلك أو مراحل قصده مطلوب. فالعامل النحوي على ما هو عليه عند النحويين ثار عليه بعض منهم، فكيف الحال عند المحدثين منهم؟ وكيف الحال عند المتعلمين؟ وما نقول عنه إذا سلّمنا بأنّ معرفة إعراب الفاعل تحتاج إلى سبع قرائن، والمفعول به خمس قرائن؟ وذلك يعني أن لكل حالة

(١) دراسات نقدية في النحو العربي، عبد الرحمن أيوب، ص ١٢٧ .

إعرابية قرائن خاصة بها، أو عاملاً مختلفاً عن الآخر، كما أن إدراك العملية الإعرابية التي تبين المعاني الوظيفية للكلمات في السياق، لا يعني القضاء على العامل النحوي، كما أشار الباحث، إذ الفرق بين الأمرين كبير. فهو بما أراده وذهب إليه جعل وظيفة النظام النحوي كشف الوظائف النحوية أو معرفة العوامل فحسب، غير أن التنوع السياقي يؤدي إلى تنوع في المعاني الوظيفية بصرف النظر عن العامل، وهذا من طبيعة النظام النحوي، وليس من خصائص العامل النحوي. ومهما يكن من أمر؛ فالمسألة لا تقف عند حدود العامل النحوي، وإنما تتعلق بالنظام النحوي، وما ذهب إليه الباحث يحتاج إلى إعادة نظر إذ لا يلي الغرض، ولا يُيسّر الأمر.

ثبت المصادر والمراجع

- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، القاهرة، ١٩٣٧م.
- إحياء النحو وتجديده بين إبراهيم مصطفى وأمين الخولي لعبد الله أحمد خليل منشورات جامعة عمر المختار، ليبيا، ط١، ١٩٩٤م.
- الأسلوب: دراسة لغوية إحصائية، الدكتور سعد مصلوح، عالم الكتب، القاهرة، ط٣، ١٩٩٢م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، المكتبة التجارية الكبرى.
- الإيضاح في علل النحو للزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، ط٤، ١٩٨٢م.
- البحث النحوي عند الأصوليين لمصطفى جمال الدين، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠م.
- بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، تحقيق د. عياد الشبتي، دار الغرب

الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

- تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده، الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف.

- الجمل للزجاجي، علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.

- الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت.

- دلائل الإعجاز للجرجاني، تصحيح محمد عبده، نسخة مصورة، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٨م.

- دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، مطبعة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٦م.

- سبب وضع علم العربية للسيوطي، تحقيق مروان العطية، دار المحجرة، دمشق، ط١، ١٩٨٨م.

- شرح المفصل لابن يعيش، مكتبة المتنبّي، القاهرة.

- الصاحي لابن فارس، تحقيق أحمد صقر، الباي الحلي، ١٩٧٧م.

- طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر.

- العربية لغة العلوم والتقنيّة، الدكتور عبد الصبور شاهين، دار الاعتصام، ط٢، ١٩٨٦م.

- فصول في علم اللغة العام، ف. دي. سوسير، نقله إلى العربية أحمد نعيم الكراعين، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥م.

- في إصلاح النحو العربي، دراسة نقدية، عبد الوارث مبروك، دار القلم الكويت، ط١، ١٩٨٥م.

- كتاب سيويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.

- الباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تحقيق غازي مختار طليمات، وعبد الإله نيهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ.

- اللغة العربية، معناها ومبناها لتَمَّام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣م.
- اللغة والمعنى والسياق، جون ليونز، ترجمة د.عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية العامة، سلسلة «آفاق عربية»، بغداد ١٩٨٧م.
- اللهجات العربية، نشأة وتطوراً، دكتور عبد الغفار حامد هلال، ط٢، ١٩٩٠م.
- المزهري للسيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وزملائه، دار التراث، القاهرة، ط٣
- المسائل العسكرية للفارسي، تحقيق إسماعيل أحمد عمارة، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٨١م.
- مفتاح العلوم للسكاكي، المطبعة الأدبية بمصر، ١٣١٧هـ.
- المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني، تحقيق كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة العراقية، ١٩٨٢م.
- مقدمة لدراسة علم اللغة، دكتور حلمي خليل، دار المعرفة، الإسكندرية، ١٩٩٣م.
- من أسرار اللغة لإبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٤
- مناهج البحث في اللغة، دكتور تمام حسان، طبعة الرسالة، ١٩٥٥م.
- نتائج الفكر للسهيلي، تحقيق د. محمد البنا، دار الرياض، ١٤٠٤هـ.
- النحو العربي بين التطوير والتيسير، عبد الرحمن السيد، مجلة مجمع القاهرة، مجلد ٧٠، ١٩٩٢م.
- نحو وعي لغوي، الدكتور مازن المبارك، دار البشائر، دمشق، ط٤، ٢٠٠٣م.
- نظرية تشومسكي اللغوية، جون ليونز، ترجمة حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط١، ١٩٨٥م.